

المبعوث الخاص لسوريا غير بيدرسون

إحاطة لمجلس الأمن

3 ديسمبر/ كانون الأول 2024

(ترجمة غير رسمية)

شكراً السيد الرئيس،

1- شهدنا على مدار الأسبوع الماضي تحولات دراماتيكية في خطوط التماس في سوريا، مما أدى إلى تغيير جذري للوضع الذي كان قائماً لأكثر من أربع سنوات. الوضع غير مستقر وخطير للغاية. وبينما أقدم إحاطتي اليوم، فإن مساحة شاسعة من الأراضي أصبحت تحت سيطرة أطراف مسلحة من خارج الدولة، بما في ذلك جماعة هيئة تحرير الشام الإرهابية المدرجة على قوائم مجلس الأمن وجماعات المعارضة المسلحة، بما في ذلك الجيش الوطني السوري. تُسيطر هذه الجماعات الآن بحكم الأمر الواقع على أراضٍ يعيش فيها ما يقدره بنحو 7 ملايين شخص، بما في ذلك حلب - ثاني أكبر مدينة في سوريا ومدينة ضخمة ومتنوعة تضم أكثر من مليوني شخص.

2- في 27 نوفمبر/ تشرين الثاني، أطلقت غرفة عمليات الفتح المبين المشتركة - وهي تحالف يضم هيئة تحرير الشام وجماعات المعارضة المسلحة - عملية برية، بغطاء من المُسيرات، عبر خطوط خفض التصعيد المتفق عليها، فتولت السيطرة بحكم الأمر الواقع على كامل محافظتي حلب وإدلب تقريباً.

3- منذ ذلك الحين، أعادت قوات الحكومة السورية تجميع صفوفها وأقامت خطوط دفاعية في حماة، وصدت بعض المقاتلين. وفي الوقت الذي أتحدث فيه إليكم هذا المساء، تواجه هذه الخطوط اختباراً صعباً، حيث حققت هيئة تحرير الشام وجماعات المعارضة المسلحة المزيد من التقدم على الأرض اليوم، هي الآن على مشارف مدينة حماة - وهي مدينة رئيسية يبلغ عدد سكانها نحو مليون نسمة.

4- تكثفت الضربات الجوية التي تشنها القوات الموالية للحكومة في الأيام الأخيرة، مع ورود تقارير عن ضربات على أهداف عسكرية ومدنية، بما في ذلك البنى التحتية المدنية مثل المستشفيات، مما أدى إلى سقوط ضحايا من المدنيين.

5- وخلال تقدم هيئة تحرير الشام وجماعات المعارضة المسلحة، أطلقوا رشقات من المُسيرات والصواريخ، مع ورود تقارير عن سقوط ضحايا من المدنيين نتيجة لذلك، في حلب وأيضاً في حماة.

6- وفي الوقت نفسه، شهدنا اندلاع العنف على محور ثانٍ، مع إطلاق الجيش الوطني السوري المعارض عملية في 30 نوفمبر/تشرين الثاني على تل رفعت، وهي جيب شمال مدينة حلب تحت السيطرة الفعلية لقوات تابعة لقوات سوريا الديمقراطية. ورداً على ذلك، تحركت قوات سوريا الديمقراطية من شمال شرق سوريا بسرعة للتواصل مع هذه الجيوب. وقد هزم الجيش الوطني السوري هذه القوات إلى حد كبير في هذه المناطق، مما أسفر عنه عمليات إجلاء واسعة النطاق للمقاتلين وعشرات الآلاف من المدنيين إلى شمال شرق سوريا.

7- بالإضافة إلى ذلك، لا تزال احتمالات اندلاع الصراع على محاور أخرى قائمة. ففي صباح اليوم، سيطرت قوات سوريا الديمقراطية على سبع قرى كانت تحت سيطرة القوات الحكومية في دير الزور، وقد وردت تقارير حول قيام التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة بتقديم الدعم لهذه العملية، والتي قالت قوات سوريا الديمقراطية أنها جاءت نتيجة وجود تهديد وشيك من جانب داعش. كما تزايدت الأعمال العدائية على خطوط المواجهة بين الجيش الوطني السوري وقوات سوريا الديمقراطية في مناطق شمال شرق البلاد، مع ورود تقارير عن توترات بالقرب من منبج اليوم. كما شنت إسرائيل ضربات على الحدود السورية اللبنانية هذا الأسبوع، وعلى دمشق اليوم.

السيد الرئيس،

8- أكدت الحكومة السورية أن الهجمات الإرهابية تشكل خطراً جسيماً على سيادة سورية ووحدتها وسلامة أراضيها، وعلى الأمن الإقليمي، وعلى المجتمع الدولي. وأعلنت عزمها على مكافحة الإرهاب واستعادة السيطرة على كافة الأراضي السورية. وأعربت روسيا وإيران عن دعمهما، وقالتا إن الهجمات تشكل انتهاكاً لاتفاقات أستانا، وألقنا باللوم أيضاً على قوى خارجية.

9- وصفت المعارضة السورية والمؤسسات التابعة لها العملية بأنها تهدف إلى ردع ما وصفته بالهجمات المتصاعدة التي تشنها قوات الحكومة السورية على المدنيين، وتمكين عودة النازحين. ومنذ ذلك الحين، أشارت بياناتها إلى أن العملية ستستمر حتى تشارك الحكومة في عملية سياسية لتنفيذ القرار 2254 وأعلنت عن نيتها لضم الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة السورية وقوات سوريا الديمقراطية.

- 10- من جانبها، وصفت تركيا الأحداث بأنها جاءت رداً على الانتهاكات المتكررة لاتفاقيات أستانا، وأكدت أنها ليست متورطة في الاشتباكات الحالية. وقالت تركيا إن هذه الأحداث تظهر أن دمشق يجب أن تتصالح مع شعبها والمعارضة السياسية الشرعية في سوريا.
- 11- أما الولايات المتحدة، التي لديها قوات على الأرض في شرق سوريا، فقالت إنها لا علاقة لها بالهجوم، ودعت إلى خفض التصعيد وإلى عملية سياسية ذات مصداقية بقيادة الأمم المتحدة.

السيد الرئيس،

- 12- دعوني أؤكد على أن الوضع متقلب، وأننا ما زلنا في مراحل الأولى، في ظل بيئة إعلامية غير واضحة. ولكن من الضروري أن ندرك أن هذه التطورات أثارت ردود أفعال متباينة بين أبناء الشعب السوري - فبينما تشكل تهديداً خطيراً للبعض، فهي تعد بارقة أمل بالنسبة للبعض الآخر.
- 13- لقد شهدنا سلسلة من التصريحات العنيفة الصادرة عن جهات مسلحة مختلفة في الشمال الغربي، بما في ذلك هيئة تحرير الشام المصنفة من قبل مجلس الأمن، قدمت تطمينات لجميع المدنيين، بما في ذلك الأقليات، بما في ذلك ضمانات بحرية العبادة. وفي الأيام الثلاثة الماضية، رأينا بعض التقارير الإعلامية عن استمرار المدنيين في حلب في حياتهم الطبيعية، وعلى سبيل المثال إقامة الكنائس للقداس هذا الأسبوع.
- 14- ولكن في الوقت نفسه، السيد الرئيس، أعربت لنا بعض الأصوات المدنية والأقليات عن يأسها وخوفها مما قد يعنيه بمرور الوقت وقوع هذه المناطق تحت سيطرة فصائل مسلحة تضم جماعة مدرجة على قوائم مجلس الأمن للإرهاب. وقد أعربت بعض القيادات النسائية على وجه الخصوص عن مخاوفهن أو قلقهن، وهن يسعين للحصول على تطمينات.
- 15- وقد وردت تقارير عن استئناف الخدمات في حلب. ولكن هناك أيضاً مخاوف بشأن ما قد يعنيه ذلك بالنسبة للاستمرارية في تقديم الخدمات، إذا أشرفت كيانات معينة على الترتيبات الإدارية الفعلية في مدينة يبلغ عدد سكانها مليوني نسمة. وهو أمر مثير للقلق بشكل خاص وبالتالي فمن المهم قيام هذا المجلس بتجديد الفقرات ذات الصلة بالإعفاء الإنساني الوارد في قرار مجلس الأمن رقم 2664. وآمل أن يتمكن كل أصحاب النفوذ المعنيين من معالجة هذه المسألة.

- 16- وقد انتشرت مقاطع فيديو وشهادات لمعتقلين - رجال ونساء - يتم إطلاق سراحهم من مراكز الاحتجاز، وقد أدلى بعضهم بشهادات بأنهم ظلوا محتجزين لأكثر من عشر سنوات. ولكن

هناك أيضاً مقاطع فيديو لقيام هيئة تحرير الشام وجماعات المعارضة المسلحة بعمليات احتجاز على نطاق واسع لأسرى حرب.

17- وهناك دلائل أيضاً تشير إلى عودة أعداد من النازحين، من داخل سوريا وخارجها، إلى ديارهم لأول مرة منذ سنوات، أو حتى عقد من الزمان. ولكن في المقابل فقد نزح عشرات الآلاف نتيجة للتطورات الأخيرة - بعضهم بسبب الضربات الجوية، وبعضهم بسبب زيادة الأعمال العدائية، وبعضهم بسبب التحولات في مناطق السيطرة. ففي حي الشيخ مقصود وأحياء بمدينة حلب، يوجد عشرات الآلاف من المدنيين في منطقة تقع تحت سيطرة ما تبقى من وحدات حماية الشعب أو قوات سوريا الديمقراطية، حيث يعرب المدنيون عن مخاوفهم من أنهم قد يضطرون قريباً إلى مغادرة منازلهم.

18- وهناك قدر كبير من عدم اليقين بشأن المستقبل القريب، والخطر المتمثل في إمكانية وقوع المزيد من إراقة الدماء.

السيد الرئيس،

19- رسالتي الأساسية الأولى بسيطة: نحتاج إلى خفض التصعيد ونحتاج إلى الهدوء. وأناشد جميع الأطراف الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي بحماية المدنيين والبنى التحتية المدنية والسماح بمرور آمن للسوريين الفارين من العنف. لكن السيد الرئيس هذا وحده لا يكفي. فالمزيد من التصعيد العسكري يهدد بنزوح جماعي وسقوط المزيد من الضحايا من المدنيين. لقد أظهرت السنوات الأربع عشرة الماضية من الصراع بشكل واضح أنه لا يمكن لأي طرف سوري أو مجموعة قائمة من الجهات الفاعلة حل الصراع السوري بالوسائل العسكرية. يجب علينا خفض التصعيد وضمان نهج تعاوني لمكافحة الجماعات الإرهابية المصنفة من قبل مجلس الأمن.

20- لكن - وهذه هي رسالتي الأساسية الثانية - لا بد أن يُصاحب خفض التصعيد أفق سياسي حقيقي للشعب السوري. فعلى مدى ما يقرب من نصف عقد من الزمان شهدنا تجميد خطوط التماس، مع وتيرة عنف مرتفعة ولكنها تحت السيطرة إلى حد ما، بسبب مجموعة من ترتيبات وقف إطلاق النار المتفق عليها بين الأطراف الدولية الفاعلة في عامي 2019 و2020. وكان هذا أمراً إيجابياً. ولكن بدون ربطه بعملية سياسية لحل الأزمة، لم يكن هذا سوى نهج لإدارة الصراع. وهذا ليس كافياً.

21- لقد حذرت مراراً وتكراراً من أن هذا الوضع غير قابل للاستمرار - خاصة بعد تصاعد العنف داخل سوريا خلال السنوات الثلاث الماضية، بالإضافة إلى التصعيد الإقليمي وتوسيع

نطاق الضربات الإسرائيلية. والآن، وفي غضون أسبوع، شهدنا انهيار خطوط خفض التصعيد المتفق عليها في عام 2020 وما سبقه بالكامل.

السيد الرئيس،

- 22- إن الأطراف السورية والأطراف الدولية الرئيسية بحاجة إلى الانخراط بشكل جدي في مفاوضات هادفة وجوهرية لإيجاد مخرج من الصراع. ولهذا السبب أدعو اليوم إلى انخراط سياسي عاجل وجاد - بين الأطراف السورية والدولية - لمنع إراقة الدماء والتركيز على الحل السياسي وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 2254.
- 23- ولتحقيق هذه الغاية، فقد أجريت اتصالات هاتفية مع مختلف الأطراف السورية والدولية الرئيسية لحثهم على اتخاذ إجراءات ملموسة وفورية على هذين المسارين، بما في ذلك اتصالات مع الحكومة السورية، والمعارضة السورية، وتركيا، وروسيا، وإيران، والولايات المتحدة، والجهات العربية والأوروبية الفاعلة. وسأزور المنطقة في الأيام المقبلة لحضور مجموعة من الاجتماعات رفيعة المستوى.
- 24- لقد أكدت بوضوح - وأكرر مرة أخرى - على استعدادي لاستخدام مساعي الحميدة لجمع الأطراف الدولية والسورية في محادثات سلام جديدة وشاملة بشأن سوريا.
- 25- لقد طرحت وتبادلت الأفكار والنقاش في هذا الصدد لعدة أشهر، على وجه التحديد لأنني توقعت أن الوضع الراهن غير قابل للاستدامة وسوف ينهار، وأن هناك حاجة إلى إجماع مشترك على نهج شامل - يتجاوز مجرد استئناف اجتماعات اللجنة الدستورية، بل يعالج أيضاً مجموعة كاملة من التطورات والمخاوف: العملية السياسية، والسيادة، والأمن، والظروف الاقتصادية والعقوبات، والمعتقلين، والمفقودين واللاجئين والنازحين. لقد ازدادت أهمية تلك الأفكار، ولم تقل، في أعقاب أحداث هذا الأسبوع. وأحث كل الأطراف على الانخراط ليس فقط في احتواء الأزمة، ولكن في حل هذا الصراع. هذا هو المطلوب الآن.
- 26- هذا الصراع لا يمكن أن يُحل عسكرياً. وإذا لم نشهد خفض التصعيد والتحرك السريع نحو عملية سياسية جادة، تشمل الأطراف السورية والأطراف الدولية الرئيسية، فإنني أخشى أن نشهد تفاقم الأزمة. وسوف تتعرض سوريا لخطر شديد يتمثل في المزيد من الانقسام والتدهور والدمار. وقد تكون العواقب وخيمة حقاً على سيادة سوريا ووحدتها واستقلالها وسلامة أراضيها، وعلى رفاهة وتطلعات الشعب السوري. السيد الرئيس، هذا لا يجب أن يكون في مصلحة أي من الأطراف.

شكراً السيد الرئيس.